

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية " حالة الجزائر "

بلحاج فراحي

قسم العلوم الاقتصادية - جامعة بشار

الملخص: إن الاندماج في الحركة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنفع وتتمكن من التكيف مع الفضاء الاقتصادي الدولي، ذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، ومن جهة أخرى تحسين أدائها ومردوديتها . و سوف نتطرق من خلال هذا المقال الى المحاور التالية :

- مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر

المقدمة:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مساهمة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، وقد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، إذ عرفت أشكالها وأنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العالمي والتكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين. والجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية المعاصرة اتجهت إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، وقد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أنشأت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتأهيل نشاط هذه المؤسسات كل هذا أعطى مجالا واسعا ودعما قويا للتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن القطاع ما زال هشاً و غير قادر على المنافسة ومعرضا للعديد من العراقيل كمشاكل التمويل و العقار بالإضافة الى الجانب التنظيمي ، الانتاجي و التسويقي .

مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية:

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كثيرا من الجدل في الأدب الاقتصادي ، رغم وجود و إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة دول العالم النامي و المتقدم على حد سواء ، فالغرض من وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد مهم للأسباب التالية (1) :

- تحديد أعضاء القطاع و بمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من إتخاذ القرارات التحفيزية لفائدة المنظمين .

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لإستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الإقتصادية، وتقديم الإستشارات لهذه المنشأة حول الفرص الإستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.

- وضع سياسة إقتصادية تشجع على النمو بصفة عامة ، و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة

- تبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي ، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الأوساط الإقتصادية الدولية

و المحلية ، كما أن الكثير من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم لإختلاف وضعها الإقتصادي و التنظيمي ، و قد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك راجع إلى(2): الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الإقتصادي من مؤسسة لأخرى، والإختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الإقتصادي، ومدى التقدم التكنولوجي ، ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى....إلخ لقد

رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يشكل صعوبة كبيرة، لذلك تم الإعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه

المؤسسات، و هذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الإنتشار، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، مستوى الجودة....إلخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر

لإستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت(3). وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الإختيار المناسب بينها كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما: المعايير الكمية و المعايير النوعية.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 6،7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(4):

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع إستثناءها لمعيار الإستقلالية.

أما تعريف كل مؤسسة على حدا هو كالتالي(5):

- المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار .

- المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار(6).

المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار. **خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة (7).**

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي :

صغر حجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على الموازنة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية.

محدودية الإنتشار الجغرافي إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .

سرعة الإستجابة لحاجات السوق ذلك لأن صغر الحجم

و قلة التخصص، كلها عوامل تسمح بتغير درجة مستوى النشاط أو طبيعته على إعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

القدرة على الاندماج في النسيج الإقتصادي الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات

المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية .

نظام معلوماتي غير معقد يتلائم مع نظام القرار الغير معقد في هذه المؤسسات، وبالتالي سرعة الإعلام و سرعة إنتشار المعلومة

إعتماد الخبرة و القدرة الشخصية على وضع إستراتيجية رد الفعل أكثر من الإعتماد، على خطة إستراتيجية رسمية و صريحة .

هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود .

سهولة التكيف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات .

مهما إختلف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن إستقلاليتها المالية تبقى نسبية فهي مرتبطة بالنظام البنكي.

أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(8).

إن بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان بعد إنهيار الأوضاع المالية خصوصا في منتصف الثمانينات في معظم البلدان، و خاصة عدم قدرتهم على الإستمرار في إنشاء مؤسسات كبيرة وحتى في عدم القدرة على الإحتفاظ بالمؤسسات التي كانت موجودة . كما أن التحولات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي خاصة برامج الخصخصة التي طرحت حتمية التنمية، و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص . فالتغيرات التي شهدتها العالم و التي نجم عنها تحرير التجارة، والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الإقتصادي في العديد من الدول العربية، زادت من أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية غير أن نجاح هذا القطاع يعتمد على وجود قطاع عام قادر على توفير البنى الأساسية المؤهلة لعملية التنمية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي، نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و تساهم في توفير مناصب عمل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخصخصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات

الهيكليّة، و عليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في علاج الإختلال بين الإيداع، الإستثمار، ودعم ميزان المدفوعات من خلال إحلال الواردات وإمكانية زيادة الصادرات و تحسين الميزان التجاري . كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر لظهور منظمين جدد ، وهذا الأمر يساعد على طرح أفكار جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية ، خاصة إذا كان بالإمكان توجيه المنظمين ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة. ويرتبط الجانب الإقتصادي في الصناعات الصغيرة بجانب إجتماعي هام ، فالمؤسسة الصغيرة توفر فرص عمل لأفراد العائلة ، كما يساهم بتعبئة مدخراتهم وبذلك نجد أن الإدماج بين الجانبين الإجتماعي والإقتصادي يساهم في إستثمار المدخرات، كما يساهم في تحقيق توازن إجتماعي وإقتصادي على المستوى الإقليمي ، وكذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعمل في ظل ظروف تنافسية .

وقد ثبتت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إقتصاديا وإجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الإقتصادي خاصة في قطاع الخدمات و الصناعات التحويلية ، إذ تعتبر وسيلة للتنمية المستدامة واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة .

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا أساسية في المرحلة الإنتقالية التي يعيشها الإقتصاد الوطني ذلك من خلال : إنتاج سلع وسيطية و سلع بإنتاج مواد تعوض المنتجات المستوردة أو بتوسيع سلسلة منتجات إستهلاك النهائي. توزيع المداخل : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تشكل مصدر الدخل من خلال الأجور المقدمة للمستخدمين فيها و تساهم في توسيع الوعاء الضريبي الذي يهم الجباية وبالتالي تعتبر مصدرا جديدا للتنمية إيرادات الدولة من خلال الإقتطاعات الضريبية المختلفة ودفع فوائد القروض فيما يخص البنوك . خلق مناصب شغل : تساهم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بشكل إيجابي في توظيف مناصب الشغل دائمة وتوزيعها على مختلف القطاعات المختارة عند الإستثمار .

خلق توازن جهوي : تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إحدى عوامل التنمية الإقتصادية الريفية، وذلك لأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية تتطلب توجيه عدد من الإستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين بين الرأسماليين هي التجربة اليابانية التي تعتمد على التعاون بين الريف والمدن، فالمصنع في هذه الأخيرة يصنع تصميمات إعتقادا على المواد الأولية التي يتحصل عليها من هذا المصنع الكبير، و يعتبر ذلك تكاملا إقتصاديا جغرافيا واضحا أثبت نجاحه من خلال إتقان العمل الصناعي.

خلق القيمة المضافة: وذلك من خلال مبادلات السلع والمنتجات أي إنتاج و توزيع واضح و ذو مستوى عالي، وعلى هذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.

توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبيرة، مما يساعد على تقليل تكاليف التخزين وزيادة حجم المبيعات. العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كلفتها . إمتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات، و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها .
تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من الخطأ تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية بعيدا عن الاقتصاد العالمي، فالمرجعية هنا أساسية و ضرورية لإظهار النقائص و القيود التي أعاققت المؤسسة الجزائرية، فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخيرة لم تمكنها بعد بمواكبة التطورات العالمية، خاصة بعد تغيير نمط التسيير الموجه إلى نظام اقتصاد السوق(9). لقد أدى هذا الإصلاح إلى إزالة العديد من المؤسسات العمومية التي لم تعد باستطاعتها تحقيق الربحية و المنافسة، وأصبح من الضروري على الدولة التكفل ببعض المؤسسات و التي بمكانها النجاة و هذا بمحاولة تأهيلها وفق برنامج إصلاحي مشترك بين دول الاتحاد الأوربي و وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة. يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، و قد ازداد استعماله منذ سنة 1998 و هو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوربي، لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات و التغيرات الاقتصادية الدولية. و هو يجسد رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و مشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تعبر هذه الرغبة على نية الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء و هو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية.

في غياب شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دخلت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا، و ذلك عن طريق وضع برنامج خاص بإعادة تأهيل المؤسسات في كل الجوانب، فلا يمكن أن تتمكن المؤسسة الجزائرية من مواجهة التنافسية الدولية في حالة عدم وجود تأهيل على مستوى المنتجات، نظم التسيير، الإنتاج و التسويق....

مفهوم برنامج التأهيل: التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية، فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف إقتصادي و مالي على المستوى الدولي، و أن تتمكن من تحسين قدراتها التنافسية خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط السياسات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية (10). إن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير و إنما أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة. و مما لاشك فيه أن التحولات التي يشهدها العالم دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن توفير المناخ الملائم من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، التي تدعم قدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، إن وجود محيط اقتصادي يتميز بالمنافسة، يعتبر أحد المحددات الذي يحدد تنافسية المؤسسات الوطنية، ومن هذا المنطلق قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، كما أنه يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة.

سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مفهوم التنافسية: لا يمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال، المنافسة المباشرة والمنافسة الغير مباشرة، و المنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة، أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد. و هناك

تعريف آخر يركز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية.

عوامل التنافسية(11):

هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة و هي:

* عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما و العكس بالعكس صحيح.

* سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، والعكس صحيح.

* العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق و تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها و عرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة و العكس صحيح. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: إن الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يمكنها من الصمود و منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية و الدولية، وذلك من خلال إجراء فحص و تشخيص دقيق لكافة العقبات و العراقيل التي تحد من قدرة هذه الصناعات على المنافسة و العمل بجدية لإيجاد حلول ناجعة و عملية تتعدى النصوص القانونية بما يؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية و ضمان بقائها في السوق، و من المفيد التذكير هنا بأن تطوير القدرة للتنافسية لهذه المؤسسات يعتمد بشكل كبير على التأثير على المحددات المختلفة للقدرة التنافسية: العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين جودته، و الاهتمام بنشاط البحث و التطوير والإبداع و تكنولوجيا الإنتاج والتسويق، و هو ما يساعد على تنمية الصادرات و تنويعها و خلق صناعات تصديرية ذات ميزة تنافسية عالية في الأسواق العالمية باعتبار أن التصدير هو الأداة الأساسية لزيادة معدل النمو الحقيقي و الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد و إيجاد فرص عمل جديدة و الحصول على موارد بالعملة الصعبة، كما أن التصدير يعد من الحلول العملية لمشكلة ضيق الأسواق المحلية و انخفاض متوسط الدخل الفردي مقارنة مع الدول المتقدمة، و تعد تجربة دول جنوب شرق آسيا و كوريا الجنوبية مثال يعتد به في هذا المجال .

و محلية، إنتاج عوامل على تعتمد التي المتوسطة الصغيرة و الصناعات تدعيم و إنشاء إلى الأولى بالدرجة التوجه والعمل على المتقدمة، الدول في مع نظيره مقارنة تكلفته انخفاض من استفادة العمل عنصر بكثافة التي تستخدم. التبعية مظاهر تطبعه ولا بالخارج غير مرتبط صناعي نسيج بناء ثم و من الإنتاج، مدخلات استيراد تقليص

العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل إجراءات دخولها و ممارسة نشاطها لما توفره من امتيازات لصناعاتنا الناشئة، و الاستفادة من التجربة التونسية و المغربية من خلال جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات، كالصناعات النسيجية و الغذائية،.....

في الجزائر و نتيجة لانفتاح السوق و دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ أول سبتمبر 2005، و اقتراب الانضمام بصفة عضو إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن هناك صناعات صغيرة و متوسطة ستزول بحكم عدم قدرتها على منافسة المنتجات المثيلة المستوردة في إطار إعفاء ضريبي كلي أو متدرج نحو الإلغاء، و هناك مؤسسات أخرى يمكنها الصمود غير أنه يجب على السلطات العمومية دعمها و إعادة تأهيلها لزيادة قدرتها على المنافسة . إزالة

القيود و المعوقات الإدارية و ذلك بتوفير البنية التحتية من طرق و مواصلات وتدريب، تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض الضرائب و الرسوم.

خاتمة:

إن الخلاصة العامة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، رغم الإمكانات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر أن الوضعية الاقتصادية مازالت تعرف تدهورا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمتها تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، وهذا يستدعي:

- تشجيع الاستثمار خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مركز التنمية في نظر المفكرين الاقتصاديين و الخبراء مما يستلزم تسطير برامج لتأهيلها حتى تصبح أكثر تنافسية و تواكب التطورات العالمية.

- العمل على إنشاء المؤسسة المختصة بدعم وتأهيل أصحاب المشاريع الصغيرة في عملية التسويق وإدارة العمل والتمويل، كما يجب التكفل بهذا النقص خاصة منها تدريب المنظمين و الإستفادة من فرص التعاون الدولي في هذا المجال.

المراجع :

- 1- آيت زيان كمال ، إلفي محمد : أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (محاولة لاستخراج الدروس منها) ، الملتقى الوطني الرابع حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، يومي 13 و 14 أفريل 2008.
- 2- ليلي لولاشي : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة بسكرة - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2004/2005.
- 3- صفوة عبد السلام عوض الله "إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية" دار النهضة العربية. مصر سنة 1953.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 ، القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 5- عبد القادر نويبات " دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني" الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية 15.14 ديسمبر 2004 المركز الجامعي سعيده .
- 6- فريد راغب النجار " إدارة المشاريع و الأعمال صغيرة الحجم" مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996
- 7- عبد السلام أبو قحف، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 8- عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2002.
- 9- يوسف بومدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير الجزائر، 2001.

10- Bouzar Chabha : Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie , Colloque International sur la Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006.

11-Bendaïda Houari : L'investissement dans les PME/PMI en algerie , séminaire national sur l'investissement et l'emploi en algérie , Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , université Djillali liabès de sidi bel-abbès , les 10 et 11 mai 2005.